

# العمل الأردني السوري المشترك ( واقع وآفاقه تطوره نحو سياسة نقدية ومالية موحدة )

د. محمد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

د. محمد بدوي القاضي  
خالد العطار

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

## ABSTRACT

This work is discussing the Jordanian-Syrian joint where we shed light on the reality and the prospects for its development towards a consolidated of monetary and financial policy.

Jordanian-Syrian relations focused on several points, and each point can be regarded as an extension of the important elements and vitality, and our present focus will be on the three most important extensions to three important elements are as follows:

- A - Extension of social
- B - The extension of geographical and historical
- C - Extension of economic

On one hand, social, and the principle of blending the population, we find that many of the natively Syrian families living in Jordan and vice versa, such as those families which each of the borders of two countries, beside the customs and traditions of marriage customs or cuisine or habits of the desert (the Syrian desert).

About geographical and historical side, we can consider the circumstances and events throughout history were common and have the reality of the same effects as the resulting cultures was extended the two countries and put them under the same conditions, and the examples here are many and multi-similarity geographical such as those at Palmyra and Petra, which is similar to the conditions and even greatly from the historians are confusing events in those locations as well as the participation of both countries in the Roman invasion to the Pharaonic.

The economic relationship like the common interest for Jordan to reach the Mediterranean, where it is the closest point and reach the Syrians to the Red Sea through the Jordan, and this applies to the export integrative and cargo to the Gulf countries via Jordan and Syria through a link Turkey, Lebanon and Europe, utilizing the transport companies and the railway between both of them.

## المخلص

تتمحور العلاقات الأردنية السورية في عدة نقاط، ويمكن اعتبار كل نقطة عبارة عن امتداد لعناصر هامة وحيوية، وفي بحثنا هذا سيتم التركيز على أهم ثلاثة امتدادات لثلاثة عناصر هامة وهي كالتالي:

- أ- الامتداد الاجتماعي
  - ب- الامتداد الاقتصادي
  - ج- الامتداد الجغرافي والتاريخي
- فمن جانب اجتماعي، ومن مبدأ التمازج السكاني نجد أن العديد من العائلات من الأصول السورية تقطن الأردن والعكس صحيح كتلك العائلات التي على كل من

حدود البلدين (الرمثا- درعا) أمثال عشيرة الزعبي وغيرها, إضافة إلى حالات الزواج بين الطرفين التي ساهمت في تقوية وشائج الترابط الاجتماعي والذي يعتبر حسب الشريعة الإسلامية والعربية رابطة دم بين النسباء, ناهيك عن العادات والتقاليد سواءً عادات الزواج أو الأنماط الغذائية أو عادات البادية (بادية الشام) .

ومن الجانب الجغرافي والتاريخي , يمكننا اعتبار الظروف والأحداث عبر التاريخ والزمان والتي كانت مشتركة ولها واقع الأثر ذاته ما نجم عن ذلك من حضارات كان امتدادها تجمع البلدين ووضعهما تحت نفس الظروف, والأمثلة هنا كثيرة ومتعددة في التشابه الجغرافي مثل الآثار في تدمر والبتراء والتي تتشابه فيها الظروف وحتى أن كثيراً من التاريخين يخلطون بين الأحداث في هذين الموقعين وكذلك اشتراك كلا البلدين في الغزو الروماني وحتى الفرعوني , لذلك نجد أن حقيقة الأمر هو أن ما نطرحه ليس جديداً وإنما كان كما نأمل أن يكون , فقد كانت وحدة الإنسان والأرض وفعل الإنسان وحضارته, فكان الحدث واحداً, مما ينفى تجزئتهما , وبانفصالهما ينقص اكتمال مجمل الحياة برمتها.

وكنتيجة طبيعية لما ذكر من هذه الامتدادات يظهر جلياً الامتداد الاقتصادي وهو وليد العلاقات الوثيقة بين البلدين, وهذه العلاقة الاقتصادية مثل المصالح المشتركة الموجودة في عملية وصول الأردن إلى حوض المتوسط حيث أنها اقرب نقطة لها ووصول السوريين إلى البحر الأحمر من خلال الأردن, وهذا ينطبق على التصدير التكاملي ونقل البضائع إلى دول الخليج عبر الأردن وارتباط سوريا عبر تركيا ولبنان وأوروبا مستغلين في ذلك شركات النقل والسكة الحديدية (الخط الحجازي).

## المقدمة

لم يكن العالم العربي بحاجة إلى البحث عن الالتقاء والابتعاد عن نقاط الخلاف كما هو الآن, فرياح التغيير التي توجهها المصالح عملت على إيجاد تكتلات اقتصادية دولية ضخمة تمد أذرعها كإخبطوط عملاق يطوق العالم لامتناس خيرات بمفاهيم وفلسفة جديدة تسوق تحت شعار العولمة وحرية التجارة والتصحيح الاقتصادي, بالأداتين التين قامتتا وصنعتا خصيصاً لتحكما العالم الاقتصادي, كمؤسستي برتون "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1944", وكذلك منظمة التجارة الدولية (WTO) والجات (GATT) والتي عملت جميعاً على إغراق الدول الأخرى في المديونية وتقريغها من قدرتها لتحكم قبضتها على إنتاج هذه الدول كماً ونوعاً, ولتعيد

للحياة نظرية المركز والمحيط مرة أخرى ولكن بأسلوب جديد أقل كلفة وأعظم نتيجة.

وأمام هذه التحديات بدأت العديد من الأمم باتخاذ استراتيجيات نحو تحقيق مصالحها والدفاع عن كياناتها بتكتل شعوبها ودولها حتى وإن كانت تفتقد إلى الرابطة القومية، بل أن بعضها كان يكن لبعضها العداة الكامل ولكن فرضت طبيعة المرحلة إنشاء صيغ من التجمعات لم يعد من تشكيلها بدأ.

وبالرغم من هبوب عواصف العولمة على عالمنا العربي وما أحدثته من تمزق المظلة القومية، وتفرق الكلمة والانتماء، إلا أن القومية العربية بكافة أقطارها أمام تحدي من المفروض أن يقودنا لمسلمة بأن فكرة القومية العربية ليست شعاراً دوناً مضمون ولا تياراً طارئاً ولكنها هوية نفقد بدونها وحدة المكان وأهمية الزمان، فلا مجال للإنفاق والانعزال والارتداد والانكفاء، فالموجه قادمة لا محالة، ومن جدية وأهمية المرحلة لا بد من إزالة ظروف الانقطاع التاريخي والحضاري واستحضار الموروث الثقافي الاجتماعي والبحث في الكم الضخم الذي يجمعنا لحل المشاكل التي تعيق التفاننا وتبين إمكانياتنا الهائلة وقدرتنا التوليدية الخلاقة داخل قدرتنا الاقتصادية والاجتماعية المٌجمعة، فالبقاء للأقوى ولا مكان للأضعف، والقوى التفاوضية لا تُسمع من الصغار.

وإنجد لنا كعرب موقِعاً تحت شمس القوى الاقتصادية والعسكرية يجب علينا جمع الشتات بإقامة تكتلات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالخطر القادم هو الأقوى والأدهى وهدفه هذه المرة هوية الأمة ووجودها وإمكاناتها الحضارية والمادية وطمس معالم تاريخها، فلما معرفة قواعد اللعبة، وإلا فأنت الخاسر الدائم.

### الواقع العربي الحالي:

لم تتمكن المجالات العديدة من صور العمل المشترك والتكامل الاقتصادي العربي التي بدأت مبكراً من هذا القرن أن تحقق ما كان متوقِعاً بالرغم من واقعية الأهداف وعقلانية الطروح ووجدانية مشروعه.

فالمُتتبع لمسيرة العرب التكتلية يجد بأنها تتمثل بمنحى سالب الميل محوره الرأسي التعاون والتكتل العربي المشترك، ومحوره الأفقي الزمن، وأنه متناقص بمرور الزمن حيث وصل في نهاية هذا القرن إلى ملامسة المحور الأفقي، هذا مقابل زيادة قوه القرار التكتلي ونموه خارج الإطار العربي الأجنبي كإضمام العديد من الدول العربية إلى معاهدة الجات ومنظمة التجارة الدولية (WTO) والسعي للاشتراك في تنظيمات اقتصادية سياسية إقليمية كالشرق أوسطية والشراكة المتوسطة واللتان قامتتا

على أسس جغرافية ومصالح اقتصادية ما هي إلا جزء من مجمل طروحات التكامل العربي والعمل العربي المشترك, والذي أُعتبر في السياق العربي طروحات عاطفية وصياغات كلامية وطباق وجناس يختص بالمعجم العربي وتنظير يفتقر إلى الواقعية, مع العلم بأن البيئة الأساسية المكون للمنظمتين هي الدول العربية ولكن يضاف لها من دول الجوار الدولة الصهيونية والتي تشكل خطراً على الأمن القومي العربي وتهديداً واضحاً للمصالح الاقتصادية العربية كون الاقتصاد العربي منافس لها والأسواق العربية منفذاً لإنتاجها خصوصاً وأن اقتصاديات الدول العربية تتميز بندرة الادخار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج, نضعف التمويل الداخلي الذي يضعف الاستثمار العربي ويقيده نوعاً وكماً مما يؤدي إلى عدم التوازن في الهياكل الاقتصادية وفقدان التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة وبين اقتصاديات الدول العربية من جهة أخرى, وهذا ما دفع إلى زيادة الحاجة إلى الاستيراد من الدول الأجنبية وتخلف التصدير الذي اقتصر على السلع الأولية والمواد الخام وبعض الصناعات الإستخراجية التي عمقت التبعية الاقتصادية للدول المصدرة والأزمات الاقتصادية أن كان ذلك من حيث أسعار هذه الصادرات مثل البترول أو من جهة أسعار الصرف أو تحديد نوعية الإنتاج وكميته من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي أضعف قطاعات الإنتاج السلعي الحقيقي لحساب قطاعات الخدمات ذات الكثافة الرأسمالية الممولة من الخارج التي ترتب عليها أسعار فائدة مرتفعة وطلب متدني على العمالة مما يزيد من الضغوط التضخمية.

ومن حالة التشتت وانعدام الثقة وعدم وجود الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي على المستوى القطري أو القومي, كان الترتيب إلى الأنساق غير العربية لتحل محل التكامل والعمل العربي, هذا مع العلم بأن أي مبدأ اقتصادي وأي تطبيق له لا يمكن أن يكون صادقاً إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط المراد تطبيقه عليه مما يحتم أن تكون البيئة ملائمة للمبدأ وإلا سوف يضغط بثقل على التركيبة الاجتماعية التي لا تتقبله ولا يكون له أثره, ومقدرته التامة على التعبير والتأثير إلا في الظروف التي تتفق فيها مع هذه التركيبة وتجربة سابقة أظهرت له نتائج جديدة, وهذا ما لم يحصل في السابق بل على العكس فإن الاستعمار بأشكاله والواقع الحالي للاستغلال من قبل الدولة الاستعمارية عملت على ردة فعل سيئة اتجاه أي صيغة من الصيغ التي تُطرح من قبل العرب, هذا يستدعي التخطيط وبناء استراتيجيات جديدة للعلاقات العربية من منظور المصلحة الجماعية الاجتماعية وتكون نتائجها واضحة وتحقق مكاسب لكافة الأطراف وتعمل على تحسين استخدام الموارد المحلية, وزيادة إنتاجية رأس المال والأيدي العاملة من خلال:

- إعادة هيكلة وبناء القطاعات الاقتصادية بشكل مرن حتى تستوعب التحولات التكاملية بين القطاعات الإنتاجية وتعمق قدرة التكيف بالسرعة الممكنة للاعتماد على الذات لزيادة القدرة على استخدام الموارد بصورة أفضل وسد الفجوات الداخلية لكل قطر على حده.

• مراجعة القوانين الاقتصادية التي كانت تعيق حركة عناصر الإنتاج والسلع من قطر لآخر وإزالة النزعة الحمائية بين الأقطار المشاركة في التكتل، ويمكن للعمل الأردني السوري المشترك أن يكون بداية ونموذج لعمل عربي مشترك، وذلك للتجانس والانسجام الجغرافي وعدم التباين في التضاريس والفواصل المناخية، والوحدة السكانية وتمازجهم واشتراكهم بالتراث الحضاري والثقافي والديني والحدث التاريخي والذي دُعم بوحدة اللغة، بالإضافة إلى ما فرضته الضرورات الاقتصادية من وجود الالتقاء والعمل المشترك لتحقيق المصالح لكافة الأطراف.

وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال علاقة قوية بين الأقطار العربية، ولخدمة هدف البحث "العمل الأردني السوري المشترك - واقعه وآفاق تطويره" ثم تقسيمه إلى:

### أولاً: الصادرات الأردنية (حجمها وتوزيعها الجغرافي):

1. **الصادرات إلى الأسواق العربية:** تستوعب الأسواق العربية الجزء الأكبر من الصادرات الأردنية لقرب المسافة والمعاملة التفضيلية، وقبول المواصفات الأردنية وتقديم التسهيلات الجمركية.

فقد وصلت نسبة الصادرات إلى 44% في عام 2008، وأحتل العراق المركز الأول في حجم الصادرات إليه، فقد بلغت نسبة هذه الصادرات 13% ثلاثة أضعاف الصادرات إلى أسواق الإتحاد الأوروبي للعام 1993 والضعفين في العام نفسه. وتلي العراق المملكة العربية السعودية ثم الجمهورية العربية السورية التي تجاوزت الصادرات إليها في العام 2008 أكثر من 0.10 من حجم الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

2. **الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية:** تمثل الدول الآسيوية غير العربية المرتبة الثانية بعد الدول العربية، فقد بلغت الصادرات إليها في العام 2008 ما نسبته 33% من مجموع الصادرات.

3. **الصادرات إلى الأقطار الأخرى:** تأتي أسواق الإتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الصادرات إليها وإن كانت لا تشكل أكثر من 4% من مجموع الصادرات، ويأتي ذلك أوروبا الشرقية ومن ثم باقي البلدان مجمعة. ومما سلف نجد بان صادرات الأردن يجب أن توجه إلى الأسواق العربية بداية كونها منطقة الاستيعاب الأكبر، إضافة إلى أن السلع الأردنية المنتجة ليست بعيدة عن أذواق المستهلكين وتوفر لهم بأسعار منافسة نظراً لما تم ذكره في بداية طرح الصادرات إلى الوطن العربي والذي يعمل على تقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار. وبذلك يتوسع الطلب.

<sup>1</sup> أخذت أوروبا تحديداً كونها الأقرب بعد الوطن العربي بالإضافة إلى أن التكتلات الحالية يقودها هذا الإتحاد مثل الشراكة الوسيطة.

**التركيب السلعي للصادرات الأردنية:** تكون الصادرات من المواد الكيماوية بنسبة 28% من حجم الصادرات الأردنية، تليها المواد الخام غير صالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة 23% ومصنوعات متنوعة بنسبة 21%.

### **التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية:**

#### **ثانياً: المستوردات الأردنية (حجمها، وتركيبها السلعي، وتوزيعها الجغرافي)**

تتميز المستوردات الأردنية بالتنوع الشديد في تركيبها السلعية، والتوزيع الجغرافي لها ليدل على ضعف القاعدة الإنتاجية التي لا تستطيع أن تواكب المتطلبات المتنافسة بسرعة كبيرة للمؤسسات والأفراد، وإن كان لا بد من الإقرار بأن الانعزال لا يمكن تحقيقه ولا مناص من التجارة الخارجية مهما كانت قوة اقتصاديات الأقطار.

وتقسم المستوردات السلعية للأردن إلى ثلاثة رئيسية وفقاً للأغراض الاقتصادية:

1. **السلع الاستهلاكية:** وتشمل استيراد الأردن السلع الغذائية الاستهلاكية المباشرة و سلع غير غذائية كالأدوية والأدوات الكهربائية ومستحضرات التجميل، وقد بلغ متوسط استيراد هذه السلع 2008 ما قيمته 2492 مليون دينار أردني، أي ما نسبته 20.8% من مجموع المستوردات.
2. **السلع الوسيطة والسلع الخام:** يعتبر بند (سلع وسيطة أخرى إضافة إلى المحروقات والنفط) المكون الرئيسي لهذا النوع من المستوردات التي تشكل 14.9% من مجموع المستوردات.
3. **السلع الرأسمالية:** وتبلغ قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية 2828 مليون دينار أردني، أي ما نسبته 23.6% من مجموع المستوردات الأردنية، وتشكل قطع الغيار بأنواعها والآلات والمعدات معظم هذه المستوردات. يتضح بأن حجم المستوردات الأردنية كبيرة فيما إذا قورنت بالصادرات.

### **التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية:**

تأتي الدول العربية أو السوق العربية في المرتبة الأولى، وقد بلغت مستوردات الأردن من هذا السوق 4003 مليون دينار لعام 2008 أي ما نسبته 33% من مجموع المستوردات.

ويأتي الإتحاد الأوروبي بالمركز الثاني في حجم المستوردات منه والتي تسجل تطوراً ملحوظاً، فقد بلغ متوسط مستوردات الأردن في هذا السوق خلال عام 2008 ما قيمته 3541.7 مليون دينار أي ما نسبته 29.3% من مجموع المستوردات.

وقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول العربية التي تستورد منها الأردن، حيث بلغ معدل المستوردات السنوية ولنفس العام 2549.8 مليون دينار، أي ما نسبته 21 % من الحجم الكلي للمستوردات. يلي ذلك في المرتبة الثانية جمهورية مصر العربية حيث بلغ معدل المستوردات السنوي منها 541.7 مليون دينار، ومن ثم سوريا حيث تستورد الأردن ما معدله السنوي 244.5 مليون دينار. وتأتي الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الثالثة حيث يبلغ معدل المستوردات السنوية ما قيمته 3500 مليون دينار، أي ما نسبته 29 % من مجموع المستوردات الأردنية. والمرتبة الرابعة هي لأمريكا حيث بلغت مستوردات الأردن منها ما معدله السنوي 963.3 مليون دينار، ونسبته 7.9 % من المستوردات الإجمالية.

### ثالثاً: السياحة والسفر:

تعتبر السياحة والسفر من الدعائم الهامة للاقتصاد الوطني فلم تعد أمراً طارئاً بل صناعة مخططة لها دورها في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي كمنتج يدر دخلاً ويعمل على تشغيل الأيدي العاملة، ونافذة يطل من خلالها العالم على إمكانات القطر وحضارته.

وسنستعرض هنا إلى حركة الأفراد عبر الحدود الأردنية دخولاً وخروجاً كدلالة على حركة اقتصادية تعمل على زيادة الإنتاج بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الطلب على السلع والخدمات ودخول عملات صعبة أو خروجها.

#### **1/3 القادمون إلى الأردن حسب الجنسية للعام: 2008**

**1/1/3 الوطن العربي:** بلغ عدد القادمون من أقطار الوطن العربي إلى الأردن 7849309 شخصاً من مجموع 9431815 شخصاً، هم حجم القادمون إلى الأردن من كافة الأنحاء، وبذلك تكون نسبتهم 83.2 %. ويمثل القادمون من الجمهورية العربية السورية المركز الأول بعد 2188167 شخصاً، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعدد من القادمين يبلغ 1150 ألف قادم تليه مصر في المرتبة الثالثة بعدد 765080 وفلسطين في المركز الرابع بعدد 364011 شخصاً قادم.

**2/1/3 الدول الأوروبية:** بلغ عدد القادمين من الدول الأوروبية للعام 2008 (611130) قادماً أي ما نسبته 6.4 %، وتحتل بريطانيا المركز الأول حيث بلغ عدد القادمين منها 90248 شخصاً، وتأتي روسيا في المرتبة الثانية بعدد بلغ 84550 شخصاً، ثم فرنسا وألمانيا في المرتبة الرابعة 59341، 54595 على التوالي.

**3/1/3 البلدان الآسيوية غير العربية:** بلغ عدد القادمين من البلدان الآسيوية 663841 شخصاً، احتل فيها القادمون من فلسطين المحتلة المرتبة الأولى بعدد



286968, ثم أحتل القادمون من تركيا المرتبة الثانية بعدد 147306 ثم اندونيسيا ومن ثم الهند.

**4/1/3** البلدان الأفريقية: بلغ عدد القادمين من الدول الأفريقية 15805 شخصاً احتلت أثيوبيا المركز الأول بعدد 1961 شخصاً.

**5/1/3** الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية) كان عدد القادمين من الأمريكيتين للعام 2008 (254352) شخصاً، كانت الولايات المتحدة في المركز الأول بعدد (187669) شخصاً، وقد جاءت كندا في الرتبة الثانية بعدد مقداره (36377) شخصاً.

**6/1/3** أستراليا ونيوزلندا: بلغ عدد القادمين من هذين الموقعين 30374 شخصاً، حيث كان عدد القادمين من استراليا 25202 شخصاً، وعدد القادمين من نيوزلندا 4963 شخصاً.

**7/1/3** الأمم المتحدة والفاتيكان: بلغ عدد القادمين من الفاتيكان 108 شخصاً، وهيئة الأمم المتحدة 6896 شخصاً، وتجدر الملاحظة هنا أن عدد القادمين من سوريا الشقيقة يبلغ أكثر من مجموع كافة القادمين من أنحاء العالم بزيادة 605661 شخصاً.

**2/3** المغادرون من الأردن حسب الجنسية لعام 2008

**1/2/3** الوطن العربي: بلغ عدد المغادرون من رعايا بلدان الوطن العربي 7693782 شخصاً من أصل 9230963 مجموع المغادرين (عدا الأردنيين) أي ما نسبته 83.3% من حجم المغادرين الكلي. ويحتل قطر العربي السوري المركز الأول في عدد المغادرين فقد بلغ عدد الأشقاء السوريين المغادرين 1981646 وتأتي السعودية في المرتبة الثانية ومن ثم مصر وفلسطين في المرتبة الرابعة.

**2/2/3** الدول الأوروبية: بلغ عدد المغادرين من الرعايا الأوربيين 466783 مغادراً، وتأتي بريطانيا في المرتبة الأولى ب(94036) مغادراً، وروسيا في المركز الثاني إذ يبلغ عدد المغادرين من رعاياها 63319 مغادراً شخصاً، تليها ألمانيا 45990 ثم اسبانيا 33077 مغادراً.

**3/2/3** البلدان الآسيوية: عدد المغادرون من البلدان الآسيوية بلغ في العام 2008 (646127) مغادراً، منهم 279463 شخصاً إلى فلسطين المحتلة، و 14692 شخصاً إلى تركيا.

**4/2/3** البلدان الأفريقية: كان عدد المغادرين من البلدان الأفريقية 15460، منهم 1481 أثيوبياً.

5/2/3 الأمريكيتان (الشمالية والجنوبية) بلغ عدد المغادرين من الأمريكيتين خلال العام 1997 (109466) مغادراً، منهم 87726 شخصاً للولايات المتحدة و12471 كندياً.

6/2/3 استراليا ونيوزلندا: كان عدد المغادرين الأستراليين 25347 شخصاً والنيوزلنديين 5031 مغادراً.

7/2/3 الأمم المتحدة والفايتكان: كان عدد المغادرين من الأمم المتحدة 6964 شخصاً، والفايتكان 101 مغادراً، ونستنتج بأن عدد المغادرين غير العرب يبلغ 2094354 شخصاً، بينما الجمهورية السورية 1981646 شخصاً، مما يعني أن حركة الأفراد والسياحة والسفر بين الأردن وسوريا فقط هي متساوية تقريباً مع باقي أقطار العالم ما عدا الوطن العربي.

مما سلف نجد بأن معدل نسبة الصادرات الأردنية إلى الوطن العربي 43.8% من مجمل الصادرات الأردنية للعالم، بينما المستوردات من الوطن العربي متوسط النسبة لها 33.2% أي بزيادة 10.6% لصالح الصادرات، مما يعني أن التجارة الخارجية للأردن مع الأقطار العربية تميل لصالح الأخيرة. أما نسبة الصادرات الأردنية للدول العربية إلى مستورداتها منها فمعدل النسبة 48.4%، وبذلك فإن التجارة الأردنية العربية كنسبة أفضل من التجارة غير العربية، ولكن كحجم هناك فرق كبير.

ونافلة القول، هناك ضعف شديد في التجارة البينية (العربية العربية) ويندرج هذا على الأردن مما يضع السؤال الدائم... ما هي الأسباب؟ بالرغم من العادات والمنظومة القيمية والتقارب في الدخول "باستثناء بعض الدول النفطية" مما يحكم نمط الاستهلاك وحجمه وبالتالي سهولة توقعه كماً ونوعاً هذا بالإضافة إلى أن العديد من العائلات تمتد إلى عدة دول عربية متجاورة وغير متجاورة والذي يحتم أن تلتقي هذه الدول لتحقيق مصالح شعوبها.

وقد يكون هناك تكتلات ثنائية أو أكثر كنموذج الأردن وسوريا من الدول المرشحة لهذا الدور وذلك لأسباب عديدة منها:

– قرب المسافة بين البلدين حيث يسهل نقل أي سلعة ومن مكان في القطر إلى الطرف الآخر في فترة قياسية قد تكون أقصر من نقل سلعة من منطقة إلى منطقة داخل بعض الأقطار، وهذا يقلل التكاليف ويعمل على توسيع السوق المحلي.

– أن نسبة الصادرات الأردنية إلى سوريا إلى المستوردات منها 53.9% أي أكبر من صادرات الأردن إلى مستورداتها من الوطن العربي مما يدل على تجانس أكبر بين القطرين.

- أن عدد الداخلين إلى الأردن من القطر السوري الشقيق أكبر من عدد الداخلين من كافة أقطار العالم "ما عدى الدول العربية" وبأكثر من 32 ألف إضافةً لذلك هناك امتداد للعائلات عبر حدود البلدين.
- هناك العديد من المشاريع والمصالح الاقتصادية والسياسية الحيوية التي تتعلق بالقطر مثل مياه نهر اليرموك والنقل البري وتكامل البنية التحتية.
- الامتداد الطبيعي والجغرافي والحضاري الذي أدى إلى تكاملية السياحة الداخلية (العربية العربية) والسياحة الأجنبية.
- أن تكتل القطرين كنواة لزيادة القدرة التنافسية في المحافل الدولية ونجاحها سيعمل على انضمام أقطار أخرى مجاورة.
- واقعية هذا التكتل كون الدولتين متجاورتين، وعدم موضوعية وحديثه في حال أن الدولتين متباعدتين يفصل بينهما دول أخرى مما يعمل على وجود عائق غير معني بهذا التعاون إضافة لذلك عدم وجود أي عوائق نفسية ولغوية لكافة أفراد المجتمعين.
- الرغبة الصادقة والأمل الذي لم يفارق أي فرد من البلدين بقيام هذا التكتل.

#### رابعاً. نحو نسق تكاملي أردني سوري:

لا شك بأن الصورة القائمة للعمل العربي المشترك قد تركت ظلالها على أي تجربة جديدة بحيث أصدرت الأحكام مسبقاً لإغلاق الباب أمام التجارب المستقبلية وبذلك حكمنا على الجيل القادم أن يتحمل وزر عدم وجود الرغبة الصادقة والإيمان بقدراتنا ووجود ما نجتمع عليه.

وانطلاقاً من معطيات الواقع والمرحلة هناك أخطاء وقعت كانت سبباً في تعثر العمل المشترك ولكن في ظل هذا التفكير فإن الاجتماع أفضل في تحقيق الفائدة الأكبر والأمتل على المستوى القطري والقومي.

ومن التغذية الراجعة للتجارب السابقة يجب طرح التحديات التالية:

**1/4** إن الانغلاق والانطواء مستحيل وإن الدول المنفردة أو الصغيرة لا مجال لها للاستمرار تحت الضوء مما يستوجب أن يكون هناك إدراك مؤسسي لضرورات التغيير والتوجه نحو خلق شروط انفتاح وتبادل بيني، وهذا يستوجب أن تلتقي المؤسسة التنفيذية بين القطرين لتضع الأسس والقواعد التي تصون الإنسان في كلا القطرين من الإحباط والقلق وعدم إيمانه بأنه غير قادر على بناء قواعده الإنتاجية للبحث.

**1/1/4** التنسيق في التعليم من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية وذلك لتوحيد المفاهيم والأفكار إضافة إلى ربط التعليم بحاجة السوق في البلدين.

تمهيداً لإعادة هيكلة وبناء القطاعات الاقتصادية استعداداً للمرحلة التكاملية والتي تتطلب مراجعة القوانين الاقتصادية التي يجب أن تحرر التجارة وانتقال عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال وإلغاء كافة القيود التي تعيق الترابط الاقتصادي والاستفادة من سعة السوق واستغلال كامل إمكانات الاقتصاد في البلدين.

**2/1/4** التنسيق في قطاع الزراعة ورسم السياسات الزراعية وتحديد حاجات كل قطر من الآخر مع التركيز على السلع الإستراتيجية وأماكن زراعتها إضافة إلى تسهيل انتقال السلع الزراعية إلى كافة الأسواق وتوحيد القوانين التي تحكم الاستيراد والتصدير وهذا القطاع الهام وتوزيع المشاريع التي تخلق ترابطات سابقة ولاحقة ووسيطه في القطرين، هذا مع الاهتمام بمشاريع الري والصناعة الزراعية بحيث لا يكون هناك تماثل كبير في المنتوجات من حيث النوع وزمن النضج.

**3/1/4** تنسيق بناء البنية التحتية والخدمات الضرورية كالتطريق إضافة إلى إحياء شركة النقل البري السوري الأردني، وعمل دراسة جدوى للسكة الحديدية التي تربط عمان بدمشق وربطها بالموانئ السورية الأردنية وذلك لتصدير السلع السورية إلى جنوب وشرق آسيا والدول العربية الخليجية من خلال ميناء العقبة، وتصدير السلع الأردنية إلى أوروبا ودول المغرب العربي عبر الموانئ السورية من البحر المتوسط.

**4/1/4** تنسيق التعاون في مجال المياه وذلك من خلال بناء السدود وخصوصاً سد الوحدة على نهر اليرموك وإمكانية زراعة المناطق الشمالية في الأردن من خلال نهر الفرات وكذلك في الصناعات ذات الصلة مثل المواسير الحديدية والإسمنتية.

**5/1/4** الاتفاق على التعاون من خلال إيجاد نواة قاعدة علمية وتكنولوجية وبناء القواعد المعرفية والمادية والتعاون في مجال البحوث بين البلدين.

**6/1/4** التخطيط المتنوع للمنتجات الاستهلاكية زمنياً وعلى مدار السنة وفي المناطق التي تخدم الاستفادة من تزايد الميزة النسبية التي تحققها السلع والمنتجات القائمة على الكثافة العمالية وبالتالي تحسين استخدام مدخلات الإنتاج وإعطاء سلع التكتل قدرة تنافسية بالسعر وأيضاً بالجودة، وتجنب التمرکز والتهميش.

**7/1/4** الاستفادة من القدرات التمويلية وتفعيل دور مؤسسات الائتمان من حيث الأفراد على الادخار وتوجيه مدخراتهم نحو قنوات الاستثمار.

**8/1/4** تنسيق التعاون وتخطيط السياسة السياحية بصورة تكاملية بين القطرين لأن السياحة صناعة إن أجيد المنتج عظم العائد.

**2/4** التركيز على التعاون الاقتصادي وتفعيله وترك التعاون السياسي ليتشكل بناءً على ما أنجز وتحقق من خلال التعاون الاقتصادي ومدى واقعيته.

**3/4** يجب أن تكون التجربة بين الأردن وسوريا لها خصوصيتها وليست محاكاة لتجربة أخرى، أو تقليد لتجربة سابقة فيجب أن تكون مبتكرة تبحث عن نقاط الالتقاء وتحقيق المصالح الحقيقية لكل فرد وللمجتمع بكامله في البلدين حتى تدو لأن الفرد يدافع بصورة أكبر عن مصالحه.

لا شك بأن العمل السوري المشترك يحتاج لأكثر من هذا العرض المقترض، كما يحتاج إلى إيمان كبير بقدراتنا وإمكانية جمع أمرنا، وبأن القواسم التي

تجمعنا أكثر بكثير من تلك التي جمعت التكتلات الاقتصادية الناجمة في عالم اليوم.

وأنه ليس من الضروري أن يبدأ هذا العمل بإجماع تام وفي وقت واحد بل يمكن أن يكون تدريجياً للأقطار التي تجد ضرورة للالتقاء وأن التجربة الجزئية تعطي ثمارها.

ويشكل العمل المشترك بين الأردن وسوريا إمكانية جدية وحقيقية واقعية في تعبئة موارد القطرين، نظراً للخصوصية الديموغرافية والجغرافية والمصالح المتشابهة التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض والتي نتبينها في عدد القادمين إلى الأردن والمغادرين من الأشقاء السوريين الذي يشكل مجموعهم في خمس سنوات عدد سكان الأردن وثلاث سكان سوريا وهذا يعمل على توجيه الموارد نحو أغراض تنموية تعزز القدرة الإنتاجية للمشاريع المشتركة وتوسيع الأسواق وتحسين البنية التحتية والقومية ووضع القوانين والتشريعات التي تشمل انتقال كافة متطلبات الإنتاج من حيث المدخلات والتسويق وبالتالي تخفيض التكلفة مما يعزز الطلب الداخلي واستقرار الأسعار، كما يعزز القدرة التنافسية للإنتاج المشترك في الخارج والذي يدعم توطين رؤوس الأموال وإعادتها ومن ثم تعميم المكاسب المرجوة ولكافة القطاعات مما يدفع بالدول الأخرى للانضمام بعدما نجحت التجربة.

## قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي, تقديم أ.د. محمد رأفت محمود, المؤتمر السنوي الثاني 25 – 27 نوفمبر, دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط 1997.
2. كارسون, روبرت, ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها, ترجمة دانيال رزق, الدار الدولية للنشر والتوزيع, مصر, ط1, 1994.

### ثانياً: أبحاث ودراسات

1. الأمم المتحدة, الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي, مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, 1998.
2. د. الأخرس, شفيق "نحو تعاون عربي اقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة, الإجراءات العملية الممكنة" ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة, عمان 14 – 15 نيسان 1999.
3. د. العيسوي, إبراهيم "نحو تعاون اقتصادي عربي ينمي القدرة التنافسية العربية في زمن العولمة" ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة عمان 14 – 15 نيسان 1999.
4. د. المقدسي, سمير "نحو تعاون اقتصادي عربي في ظل الأوضاع الراهنة" ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة عمان 14 – 15 نيسان 1999.
5. عقل, مفلح "التعاون الاقتصادي العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية" ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة عمان 14 – 15 نيسان 1999.
6. د.صبري, إسماعيل "موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية" ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة عمان 14 – 15 نيسان 1999.
7. منصور, يوسف "متابعات الإصلاحات الاقتصادية العربية" حالة الأردن

### ثالثاً: المنشورات:

1. دائرة الإحصاءات العامة, النشرة الإحصائية السنوية, العدد 58, 2008